جامعة الانبار

كلية التربية للعلوم الإنسانية

القسم العلمي: علوم القران والتربية الاسلامية

المرحلة الدراسية: الثالثة – الكورس الاول

المادة: الحديث التحليلي

محاضرات مادة: الحديث التحليلي

الحديث التحليلي
أ.د.محمود حميد مجبل
المرحلة الثالثة
الكورس الاول

المبحث الأول
مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

تعريف الدراسة التحليلية للحديث

سأعرف الدراسة التحليلية للحديث باعتبار أجزائها، وباعتبارها مركبا علما لفن مخصوص.

أولا: تعريف الدراسة

لغة: هي مصدر للفعل درس، الدال والراء والسين أصل واحد يدل على خفاء وخفض وعفاء. فالدرس: الطريق الخفي، ودرست الكتاب أدرسه درسا أي ذللته بكثرة القراءة حتى خف حفظه علي، وأصل الدراسة: الرياضة والتعهد للشيء[1].

اصطلاحا: اطلعت على المعاني اللغوية للفعل درس، وما ذكره المفسرون لمعناه في القرآن الكريم، فقد ورد في قوله تعالى: چئەئو ئوئۇچ[2]، وقوله تعالى: چڈڈچ[3]، وقوله تعالى: چڭ

(1) مقاييس اللغة: 267/2، ولسان العرب: 79/6.
(2) سورة الأعراف من الآية 169.
(3) سورة الأنعام من الآية 105.

ﭐ ﭑﭒﭓ[1]، ووجدت أن المفسرين يفسرونه بمعنى القراءة والعلم[2]، وبناء على ما تقدم حاولت وضع تعريف للدراسة فقلت: هي مفهوم عام يندرج تحته القراءة والكتابة والحفظ والمذاكرة والفهم والعلم، تحصل بمجموع ذلك أو بمعظمه، ينتج عنها تطور الإدراك لدى الدارس.

ثانيا: تعريف التحليل

لغة: التحليل مصدر من الفعل حلَّلَ يحلِّلُ، والفعل حلَّلَ مزيد بضعيف عينه، وأصله (حلَلَ) بالفك، ويدغم عينه ولامه فيقال: حلّ، قال ابن فارس: الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائل، وأصلها كلها عندي فتح الشيء، لا يشذ عنه شيء[3].

والفعل حلَّ قد يكون من الباب الأول، وقد يكون من الباب الثاني، فمن **الباب الأول** نقول حلَّ يحلُل ومعناه النزول، ومن **الباب الثاني** نقول: حلَّ يحلِل ومعناه الوجوب، ومن ذلك قوله تعالى: ﭐ ﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅ ﷆ[4] فمن قرأ **(فَيَحِلَّ)** بكسر الحاء[5] يكون معناه: فيجب عليكم، وهي قراءة الكسائي، ومن قرأ: **(فيَحُلَ)** بضم الحاء[6] يكون معناه: فينزل عليكم، قاله الزجاج[7].

وعموما فقد جاء هذا الفعل في اللغة لمعان متعددة أبينها فيما يأتي:

فيقال: حلّ بالمكان يحُل حُلولا ومَحلا وحَلا وحللا، بفك التضعيف نادر: وذلك **نزول القوم** بمحلة وهو نقيض الارتحال؛ وحله واحتل به واحتله: **نزل به**.

(1) سورة الأنعام من الآية 156.
(2) تفسير الطبري: 242/12، وتفسير ابن أبي حاتم: 1425/5.
(3) مقاييس اللغة: 20/2.
(4) سورة طه: الآية 81.
(5) هي قراءة الإمام الكسائي، ينظر: إبراز المعاني: 595، والنشر في القراءات العشر: 321/2.
(6) هي قراءة القراء التسعة الباقين، ينظر: إبراز المعاني: 595، والنشر في القراءات العشر: 321/2.
(7) لسان العرب: 170/11.

وحل المحرم من إحرامه يحل حلا وحلالا إذا **خرج من حرمه**. وأحل: خرج، والحل والحلال والحلال والحليل: **نقيض الحرام**، نقول: أحله الله وحلله.

وحل العقدة يحلها حلا: فتحها ونقضها فانحلت. والحل: حل العقدة. وفي المثل السائر: يا عاقد اذكر حلا، هذا المثل ذكره الأزهري والجوهري؛ قال ابن بري: هذا قول الأصمعي وأما ابن الأعرابي فخالفه وقال: يا حابل اذكر حلا وقال: كذا سمعته من أكثر من ألف أعرابي فما رواه أحد منهم يا عاقد، وذكره ابن سيده على هذه الصورة في ترجمة حبل: يا حابل اذكر حلا.

وكل جامد أذيب فقد حل.
والمُحَلَّل: **الشيء اليسير**.
ويقال: إحليل، وهو **مخرج اللبن من الضرع**.
والحلل: **استرخاء عصب الدابة**، يقال: فرس أحل.
والحلل: **برود اليمن** ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين، وقيل ثوبين من جنس واحد[1].
اصطلاحا: تحليل الجملة بيان أجزائها ووظيفة كل منها[2]. ونستطيع القول إنه تفكيك مكونات الشيء.

ثالثا: تعريف الحديث
لغةً: الحاء والدال والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن. يقال حدث أمر بعد أن لم يكن، الجديد، ويجمع على أحاديث، على خلاف القياس[3].
اصطلاحا: ما أضيف إلى النبي غ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة[4]
وعلم الحديث عند العلماء قسمان:
القسم الأول: علم الحديث رواية: وهو العلم الذي يشتمل على أقوال الرسول ع وأفعاله وتقريراته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.
القسم الثاني: علم الحديث دراية: ويقصد به العلم الذي يعرف به حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف مروياتهم[5].
والدراسة التحليلية متضمنة للقسمين معا، فالباحث في هذا النوع من الدراسة يستعمل علم الحديث رواية بالنظر في الأحاديث المروية واختيار ما يناسبه أو يتطلبه الأمر منه سواء كانت الأحاديث

(1) العين: 25/3-28، ومقاييس اللغة: 20/2-22، ولسان العرب: 163/11 - 172.
(2) المعجم الوسيط: 194/1.
(3) العين: 177/3، ومقاييس اللغة: 36/2، ولسان العرب: 133/2.
(4) توجيه النظر: 87، وتيسير مصطلح الحديث: 17.
(5) السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل: نور بنت حسن قاروت، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة: 11

المختارة أقوالا أو أفعالا أو تقريرات أو صفات للنبي غ ، ويعمل على ضبطها وتحرير ألفاظها.

ثم يطبق الباحث ما تعلمه من خطوات علم الحديث دراية فيصنف الرواية التي يروم دراستها على أنها حديث مرفوع أو موقوف أو مقطوع، وكيف تحملها وكيف أداها، وبيان أحوال الرواة والحكم على الحديث.

تعريف الدراسة التحليلية للحديث:

هي طريقة علمية عملية يعمد فيها الباحث إلى حديث أو أكثر يفتح فيها أجزاءه، ويفك بها إشكالاته، ويحدد متعلقاته، وفق ضوابطَ متبعة أصلية وتكميلية.

وهنا أحب أن أسجل ملاحظة على العنوان المتداول لهذا العلم وهو (الحديث التحليلي) فالتحليل في هذا العنوان جاء وصفا للحديث، والحقيقة أن التحليل وصف للدراسة، فالدراسة التحليلية هي التي تقوم على خطوات محددة يتم تطبيقها على الحديث، بما يعني أن الحديث ليس تحليليا! بل الدراسة هي التحليلية، وعليه يكون العنوان الأنسب لهذا العلم هو: الدراسة التحليلية للحديث، أو: دراسة الحديث التحليلية، أو: تحليل الحديث، فهو عنوان أدق يشمل الجانب التنظيري والجانب التطبيقي، فضلا عن صوابه من حيث اللغة.

نشأة الدراسة التحليلية للحديث:

إن استعمال مصطلح الدراسة التحليلية يعد استعمالا متأخرا من حيث اللفظ، أما المضمون فيرجع بتاريخه إلى نشأة الشروح الحديثية، ذلك أن الأصل في الأحاديث أنها تنقل رواية بالسند والمتن بطرق التأليف المتنوعة التي ترجع لمراد المؤلف من جمعه للأحاديث في مصنف ما، فمنها المسانيد والسنن والجوامع والموطآت والمعاجم والأجزاء وغيرها. ولما أحوجت الأمة لفهم ما في هذه الأحاديث من معانٍ كثيرة - عقائد وفقه وأخلاق-، وألفاظ تحتاج لبيان، ومعرفة الأسانيد والحكم على الحديث، شرع العلماء في خدمة هذه الروايات كل حسب منهجه والحاجة الدافعة للتأليف فمنهم مختصر في شرحها، ومنهم مطول، ومنهم مبين للألفاظ فقط، ومنهم

معرف بالأسانيد، ومنهم مخرج لها وحاكم عليها، فنتج لدينا تراث حديثي هائل مدعاة للفخر والاعتزاز.

قال الإمام النووي: فأذكر فيه إن شاء الله جملا من علومه الزاهرات من أحكام الأصول والفروع والآداب والإشارات الزهديات وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعيات وإيضاح معاني الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال وضبط المشكلات وبيان أسماء ذوي الكنى وأسماء آباء الأبناء والمبهمات والتنبيه على لطيفة من حال بعض الرواة وغيرهم من المذكورين في بعض الأوقات واستخراج لطائف من خفيات علم الحديث من المتون والأسانيد المستفادات وضبط جمل من الأسماء المؤتلفات والمختلفات والجمع بين الأحاديث التي تختلف ظاهرا ويظن البعض من لا يحقق صناعتي الحديث والفقه وأصوله كونها متعارضات وأنبه على ما يحضرني في الحال في الحديث من المسائل العمليات وأشير إلى الأدلة في كل ذلك إشارات إلا في مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات وأحرص في جميع ذلك على الإيجاز وإيضاح العبارات وحيث انقل شيئا من أسماء الرجال واللغة وضبط المشكل والأحكام والمعاني وغيرها من المنقولات فإن كان مشهورا لا أضيفه إلى قائليه لكثرتهم إلا نادرا لبعض المقاصد الصالحات، وإن كان غريبا أضفته إلى قائليه إلا أن أذهل عنه بعض المواطن لطول الكلام، أو كونه مما تقدم بيانه من الأبواب الماضيات. وإذا تكرر الحديث أو الاسم أو اللفظة من اللغة ونحوها بسطت المقصود منه في أول مواضعه، وإذا مررت على الموضع الآخر ذكرت أنه تقدم شرحه وبيانه في الباب الفلاني من الأبواب السابقات، وقد أقتصر على بيان تقدمه من غير إضافة، أو أعيد الكلام فيه لبعد الموضع الأول، أو ارتباط كلام أو نحوه أو غير ذلك من المصالح المطلوبات[1].

أهمية الدراسة التحليلية للحديث:

لتحليل الأحاديث أهمية كبيرة تنبع من الحاجة لمعرفة ما تتضمنه هذه الأحاديث من معان كثيرة متنوعة، والوقوف على درجة الأحاديث وأحوال الرجال والتمييز بينهم، ولما كان فهم الأحاديث

(1) شرح النووي على صحيح مسلم: 5/1.

الواردة عن النبي غ يتفاوت بين الناس بحسب التفاوت العلمي قامت الحاجة لشرح وبسط ما في هذه الأحاديث من عقائد وأحكام وآداب ودعوة وقصص، وهو ما قام به العلماء بالفعل، قال السخاوي: ووراء الإحاطة بما تقدم الاشتغال بفقه الحديث والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه. وقد تكلم البدر بن جماعة في مختصره فيما يتعلق بفقهه وكيفية الاستنباط منه، ولم يطل في ذلك، والكلام فيه متعين، وذكر شروطه لمن بلغ أهليته ذلك. وهذه صفة الأئمة الفقهاء والمجتهدين الأعلام، كالشافعي ومالك وأحمد والحمادين والسفيانين وابن راهويه والأوزاعي، وخلق من المتقدمين والمتأخرين[1].

إن كثرة التصنيف في شروح الأحاديث، وتصدي كبار أهل الشأن لهذا الأمر وقيامهم به يستشف منه الأهمية الكبيرة لهذا النوع من الدراسات المتعلقة بالحديث.

المصنفات في الدراسة التحليلية للحديث:

لو نظرنا للمفهوم العام للدراسة التحليلية للأحاديث وللجانب العملي نجد أن التصنيف في هذه الدراسة يعد متقدما زمنيا، فعملية شرح الأحاديث وبيان معانيها العامة، ومعاني مفرداتها، وتخريج أحاديثها، والحكم عليها، وتراجم رجالها، واستنباط دلالات عقدية وجوانب فقهية وثمرات أخلاقية، كل ما تقدم وغيره موجود في مصنفات مستقلة قد تعنى بأحد الجوانب المتقدمة، أو تضم ذلك كله. وتعد المصنفات في شروح كتب الرواية أوضح صورة للدراسة التحليلية بمعناها الحالي، وهي كتب كثيرة لعل أولها كتاب أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي المتوفى سنة 388هـ، وله أيضا معالم السنن، وهو شرح على سنن أبي داود، وغير ذلك الكثير.

قال السخاوي: وفي ذلك أيضا تصانيف كثيرة ; (كالتمهيد) و: (الاستذكار)، كلاهما لابن عبد البر. و: (معالم السنن) و: (إعلام الحديث على البخاري)، كلاهما للخطابي. و (شرح السنة) للبغوي مفيد في بابه. و: (المحلى) لابن حزم، كتاب جليل، لولا ما فيه من

(1) فتح المغيث: 37/4.

الطعن على الأئمة وانفراده بظواهر خالف فيها جماهير الأمة. و: (شرح الإلمام) و: (العمدة)، كلاهما لابن دقيق العيد، وفيهما دليل على ما وهبه الله تعالى له من ذلك. ونعم الكتاب (شرح مسلم) لأبي زكريا النووي، وكذا أصله للقاضي عياض، و: (شرح البخاري) لشيخنا، و: (الأحوذي في شرح الترمذي) للقاضي أبي بكر بن العربي، والقطعة التي لابن سيد الناس عليه أيضا، ثم الذيل عليها للمصنف، وانتهى فيه إلى النصف، وقد شرعت في إكماله، إلى غير ذلك مما يطول إيراده من الشروح التي على الكتب الستة، وكلها مشروحة[1].

الفرق بين الدراسة التحليلية والدراسة الموضوعية

تشترك كل من الدراسة التحليلية والدراسة الموضوعية في وجود رابط بين الأحاديث المدروسة يبنى عليها موضوع التأليف أو البحث، لكن الدراسة الموضوعية تعتمد وحدة الموضوع بين الأحاديث بغض النظر عن الألفاظ الواردة فيها أهي مشتركة أو لا، بينما نجد في الدراسة التحليلية أن اعتماد الألفاظ المتقاربة أو اللفظ نفسه، أو كون الأحاديث لراوٍ واحد، أو في كتاب بعينه، هو الأساس في قيام الدراسة، وهذا يعني أن الدراسة الموضوعية تقوم على أساس فكرة معينة تناولتها أحاديث مختلفة يعمل المؤلف والباحث على إيصالها للمتلقي، وهذا شرط أساس لهذا النوع من الدراسة، بينما ليس من الضروري وجود ذلك في الدراسة التحليلية، وهذا ما يجعل الدراسة الموضوعية خطوة متقدمة للأمام عن الدراسة التحليلية.

وهنا ينبغي التنبيه على أن الأفكار التي يروم المؤلف والباحث إيصالها عبر الدراسة الموضوعية ينبغي لها أن تكون قائمة على الأدلة المقبولة وفق ضوابط المحدثين، أما الدراسة التحليلية فمن الممكن أن تكون بعض الأحاديث المدروسة فيها ضعيفة.

خطوات الدراسة التحليلية للحديث:

(1) فتح المغيث: 37/4.

لكل دراسة لا بد من خطوات محددة، ومنهج متبع يسير عليه الباحث، وهذا ما عليه الدراسة التحليلية للأحاديث، فالدارس فيها يسير وفق خطوات معلومة يطبقها على جميع الأحاديث، ونستطيع أن نقسم هذه الخطوات قسمين:

أولا: خطوات رئيسة: وهي الخطوات التي لا تقوم الدراسة التحليلية بدونها يعمد الباحث على تطبيقها على الحديث أو كل الأحاديث التي وقع عليها الإختيار لتكون موضوع الدراسة، وقد لا يتم تناول بعض هذه الخطوات بالدراسة في بعض الأحاديث لأسباب محددة نبينها أثناء الكلام على كل خطوة، وهذه الخطوات هي:

1. **اختيار حديث الباب**
2. **التخريج**
3. **التراجم**
4. **الحكم على الحديث**
5. **غريب الحديث**
6. **المعنى العام**
7. **الفوائد المستنبطة**

ثانيا: خطوات تكميلية: وهي الخطوات التي تكمل الدراسة قد يحتاجها الباحث وقد لا يحتاجها بناء على الوجود أو عدمه في الأحاديث، فيمكن الإستغناء عن أي واحدة منها كونها غير موجودة في الحديث، أو كونها قليلة الأهمية، أو كونها لا تخدم بعض المواضيع، أو كون أنها بالإمكان ذكرها في خطوة (المعنى العام)، وهذه الخطوات هي:

1. **بيان سبب ورود الحديث**
2. **المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق**
3. **لطائف الإسناد**
4. **بلاغة الحديث**
5. **الإعراب**
6. **الناسخ والمنسوخ.**
7. **مختلف الحديث.**

توطئة: في اختيار موضوع الدراسة:

إن مما يشغل ذهن الباحث الذي يروم الكتابة في الدراسة التحليلية هو اختيار موضوع البحث، والدراسة التحليلية هنا ليست بمعزل عن باقي أنواع الدراسات في هذا الجانب، أعني كيفية اختيار الموضوع، إذ إن على الباحث أن يختار موضوعا نافعا يحبه وله رغبة في الكتابة فيه كي ينتج عنه دراسة مقبولة. ثم إن عليه أن يختار موضوعا جزئيا، فالأصل في البحث أن يكون جزئيا وليس عاما في كل شيء، فليس من المعقول أن يكون مثلا موضوعه (أحاديث دين الإسلام) كلها، ولا جانبا رئيسا كاملا من الإسلام كان تكون (أحاديث العقيدة الإسلامية)، أو مثلا (أحاديث الأخلاق في الإسلام)، ومن المعلوم أن الأخلاق قسمان: محاسن ومساوئ، فهو هنا أيضا لا يأخذ كل أحاديث محاسن الأخلاق مثل الصدق أو التعفف أو الكرم، ولا كل أحاديث مساوئ الأخلاق، مثل الكذب أو النميمة أو البخل، بل يختار خلقا واحدا منها، بل حتى إن بعض هذه الأخلاق يمكن أن يتم تناولها من أكثر من جانب فينتج عنها عدة موضوعات، وهذا ما ينبغي أن تكون عليه الدراسة التحليلية، ومثل ما تقدم يمكن قوله عن أصحاب المرويات، فلا يمكن أن يأخذ مرويات كل الصحابة دراسة وتحليل، ولا مرويات مثلا كل أهل مكة أو أهل البصرة، بل يأخذ راويا واحدا، أو أكثر يجمعهم جامع ما.
وسنبدأ ببيان معنى كل خطوة من هذه الخطوات.

أولا: الخطوات الرئيسة
الخطوة الأولى: حديث الباب
هو الحديث الذي يريد الباحث دراسته دراسة تحليلية، ويكون حديثا واحدا فقط، أو منضما مع أحاديث أخرى يتشكل منها موضوع ما في بحث أو رسالة أو أطروحة.
وعند اختيار حديث الباب يجب التنبه على ما يأتي:
1. يجب أن يكون متن الحديث المختار للدراسة متطابقا أو متوافقا مع العنوان الرئيس لموضوع الدراسة، فإذا كان الموضوع تم اختياره بناء على لفظ ما فيجب أن يكون حديث الباب متضمنا لذلك اللفظ الذي يحمل معنى الموضوع، فمثلا موضوع (أحاديث السداد) ينبغي أن تكون متضمنة لفظ السداد على اختلاف

اشتقاقاته مثل: **"سددوا وقاربوا"**، و: **"قل اللهم اهدني وسددني"**، فالسداد هنا بمعنى فعل الإستقامة وفعل الصواب، فلا يصح اختيار مثل: **"وكانت له – أي النبي** غ **- قوس يسمى السداد"**، فالسَّداد هنا اسم لقوس النبي غ وليس بالمعنى الذي ذكرناه، وعليه فلا يدخل في الموضوع. وإذا كان الموضوع تم اختياره بناء على مجموعة مرويات لصحابي أو راوٍ ما فيجب أن يكون حديث الباب هو أحد مرويات ذلك الصحابي أو الراوي، ولا يصح إدخال حديث لصحابي أو راوٍ غيره، لا علاقة له بالموضوع.

2. يجب ذكر حديث الباب سندا ومتنا، ولا يكتفى بإيراد المتن فقط.
3. لو كان حديث الباب مرويا بأسانيد متعددة فالذي ينبغي اختياره منها هو أصحها إسنادا، كأن يروى بإسناد صحيح وإسناد ضعيف، أما إذا كانت الأسانيد كلها صحيحة كأن جاءت رواية الحديث في صحيح البخاري وسنن ابن ماجه ومعجم الطبراني فالذي نختاره منها هو أصحها إسنادا وهو هنا حديث صحيح البخاري ليكون حديث الباب، وهذا في حال كون المتن مرويا في كل هذه الكتب بالسياق نفسه، أما إذا كان المتن المروي في هذه الكتب مختلفا بزيادة ألفاظ تتضمن سبب ورود أو حكما زائدا أو قصة ما، فالضابط لاختيار حديث الباب في هذه الحال هو المتن الذي يحوي ألفاظا أكثر تتوافق مع الموضوع الرئيس للبحث، مع عدم إغفال جانب الإسناد في كونه مقبولا أو غير شديد الضعف.
4. عند قراءة الإسناد يلفظ بكلمة (قال) قبل كل لفظ من ألفاظ الأداء، وهذه الكلمة وإن لم تكتب في الأسانيد لأجل الإختصار لكن على القارئ الإتيان بها.
5. التنبه للإشارة بالرمز: فقد كان الرواة يختصرون بعض الكلمات التي يكثر ذكرها، يختصرونها في الكتابة فقط، وينطقون بها كاملة دون اختصار، ومن ذلك: حدثنا = ثنا = نا = دثنا، أخبرنا = أنا = أرنا، (ح) عند تحويل السند، ولا يدخل في ذلك اختصار الصلاة والتسليم على النبي غ ؛ إذ لم يفعل ذلك أحد من السابقين. وهنا أنبه على ضرورة معرفة الطالب والباحث بطرق التحمل وصيغ الأداء كي يستطيع التمييز بين الألفاظ.

الخطوة الثانية: التخريج

التخريج في اللغة: هو مصدر من الفعل خرّج يخرّج، وجاء في اللغة لمعان عدة منها: الاستنباط والتوجيه والتدريب والإبراز والإظهار[1].

واصطلاحا: إخراج المحدث الأحاديث من الكتب وسوقها بروايته أو رواية بعض شيوخه أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين. وقد يطلق على مجرد الإخراج والعزو[2].

والتخريج لم يعرف عند الإئمة السابقين لأنهم كانوا يتميزون بقوة الحفظ فهم ليسوا بحاجة إلى ذلك لسعة اطلاعهم وحفظهم. فلما قل الاطلاع صعب على الطلاب معرفة الحديث، فانبرى بعض العلماء إلى علم التخريج[3].

وأول ما ألف فيه أبو القاسم الحسيني: (تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب)، والحازمي في كتاب (تخريج أحاديث المهذب).

ومن كتب التخريج:

1. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي.
2. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر.
3. تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي.
4. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للحافظ العراقي.

وتخريج حديث الباب إما أن يكون:

أولا: بمجرد العزو إلى الكتب التي روت الحديث: ويكون هذا بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث في الكتب التي تعتمد التبويب، فإن كان كتاب الرواية غير مبوب فيذكر الجزء والصفحة والرقم.

---

(1) توجيه النظر: 724/2.

(2) ينظر: لسان العرب ابن منظور مادة (خرج): 249/2، وينظر مادة (خرج) في القاموس المحيط، الفيروز آبادي: 238/1، وتاج العروس الزبيدي: 158/4، ومختار الصحاح الرازي: ص196.

(3) ينظر: تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري: أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (المتوفى: 1427هـ)، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1417هـ/1996م: 232.

مثال:

قال الإمام البخاري:

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: ﴿**خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ غ إِلَى خَيْبَرَ فَسِرْنَا لَيْلًا فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرِ بْنِ الْأَكْوَعِ أَلَا تُسْمِعُنَا مِنْ هُنَيْهَاتِكَ قَالَ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا فَنَزَلَ يَحْدُو بِالْقَوْمِ يَقُولُ:**

اللَّهُمَّ لَوْلا أَنْتَ مَا ... وَلا تَصَدَّقْنَا وَلا صَلَّيْنَا

اهْتَدَيْنَا

فَاغْفِرْ فِدَاءً لَكَ مَا ... وَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لاقَيْنَا

اقْتَفَيْنَا

وَأَلْقِيَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا ... إِنَّا إِذَا صِيحَ بِنَا أَتَيْنَا

وَبِالصِّيَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ غ مَنْ هَذَا السَّائِقُ قَالُوا عَامِرُ بْنُ الْأَكْوَعِ فَقَالَ يَرْحَمُهُ اللَّهُ....﴾.

التخريج:

الحديث متفق عليه عن سلمة بن الأكوع (ﷺ)، أخرجه البخاري (كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه: 1382/3 رقم 6148)، ومسلم (كتاب الجهاد والسير، باب غزوة خيبر: 472 رقم 1802)، والنسائي (كتاب الجهاد، باب من قاتل في سبيل الله فارتد عليه سيفه: 26/6 رقم 3147)، وأحمد (حديث سلمة بن الأكوع: 48/4 رقم 16625).

ثانيا: وإما أن يكون مع العزو ذكر الصحابي الذي روى الحديث، أو أن يتوسع قليلا فيذكر إسناد كل صاحب كتاب.

مثال:

قال الإمام أبو داود:

حدثنا مُسَدَّدٌ ثنا يحيى عن سُفْيَانَ بن سَعِيدٍ حدثني عبد الْعَزِيزِ بن رُفَيْعٍ عن تَمِيمٍ الطَّائِيِّ عن عَدِيِّ بن حَاتِمٍ أَنَّ خَطِيبًا خَطَبَ عِنْدَ النبي

غ فقال من يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فقال قُمْ أو اذْهَبْ بِئْسَ الْخَطِيبُ أنت[1].

التخريج:

أخرجه أبو داود: (كتاب الأدب – بدون باب 295/4 رقم4981)، ومسلم: (كتاب الجمعة – باب تخفيف الصلاة والجمعة: 594/2 رقم 870)، قال: (حدثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بن عبد اللَّهِ بن نُمَيْرٍ قالا حدثنا وَكِيعٌ عن سُفْيَانَ عن عبد الْعَزِيزِ بن رُفَيْعٍ عن تَمِيمِ بن طَرَفَةَ عن عَدِيِّ بن حَاتِمٍ أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النبي غ **فقال من يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى فقال رسول اللَّهِ غ بِئْسَ الْخَطِيبُ أنت قُلْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قال ابن نُمَيْرٍ فَقَدْ غَوِيَ**)، والنسائي في سننه: (كتاب النكاح – باب ما يُكْرَهُ من الْخُطْبَةِ: 90/6 رقم 3279) بنحو حديث مسلم، قال: أخبرنا إسحق بن منصور، قال: أنبأنا عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، به. وفي سننه الكبرى: (322/3 رقم 5530) بنحو حديث مسلم، قال: أخبرنا إسحاق بن منصور المروزي، قال: أخبرنا عبد الرحمن يعني ابن مهدي، قال: حدثنا سفيان، به. وأحمد في مسنده: (182/30 رقم 18247)، بمثل حديث مسلم، قال: حدثنا وكيع، به. وأيضاً في: (126/32 رقم 19382)، بمثل حديث أبي داود، قال: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، به. والبيهقي في السنن الكبرى: (216/3 رقم 5600،) بمثل حديث مسلم، بإسناده إلى وكيع، به. وابن أبي شيبة في مصنفه: (74/6 رقم 29574)، بمثل حديث مسلم، قال: حدثنا وكيع، به. وابن حبان في صحيحه: (37/7 رقم 2798)، بمثل حديث مسلم، بإسناده إلى وكيع، به.

ثالثا: وإما أن يتوسع أكثر فيكون بربط الأسانيد التي تنتهي لكل صحابي ببعضها، والنظر من هو مدار الإسناد لهذا الحديث، ويمكن عمل تشجير لكل حديث ييسر النظر والمعرفة لمواضع الإسناد.

مثال:

(1) استدل بهذا الحديث أبو جعفر النحاس في القطع والائتناف: 88، وأبو عمرو الداني في المكتفى: 103، والأشموني في منار الهدى: 14.

قال الإمام البخاري: حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا خالد بن ذكوان، قال: قالت الربيع بنت معوذ ابن عفراء، جاء النبي غ فدخل حين بني علي، فجلس على فراشي كمجلسك مني، فجعلت جويريات لنا، يضربن بالدف ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر، إذ قالت إحداهن: وفينا نبي يعلم ما في غد، فقال: «دعي هذه، وقولي بالذي كنت تقولين».

التخريج:

أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ضرب الدف في النكاح والوليمة: 1190/3 رقم 5147، قال: حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في النهي عن الغناء: 281/4 رقم 4922، قال: حدثنا مسدد حدثنا بشر، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح: 385/2 رقم 1090، قال: حدثنا حميد بن مسعدة البصري، قال: حدثنا بشر بن المفضل، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب الغناء والدف: 339/3 رقم 1897، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا حماد بن سلمة، وأحمد: حديث الرُبَيّع بنت معوذ بن عفراء رضي الله عنها: 574/44 رقم 27027، قال: حدثنا عفان، قال حدثنا حماد بن سلمة.

مسدد وحميد بن مسعدة كلاهما عن بشر بن المفضل، ويزيد بن هارون وعفان كلاهما عن حماد بن سلمة. وكلاهما بشر بن المفضل وحماد بن سلمة، عن خالد بن ذكوان أبي الحسين، به.

تنبيه: يراعى في ترتيب الكتب في فقرة التخريج أحد أمرين:

الأول: الترتيب حسب القدم في الوفاة: وهذا الترتيب سهل يعتمد فيه النظر إلى سنوات الوفاة لأصحاب الكتب فيرتبهم الباحث في فقرة التخريج على أيهم أقدم وفاة فيكون ذكره أولا، وهكذا على حسب عدد الكتب التي قام عليها موضوع الدراسة، فلو كانت مثلا الدراسة في الكتب التسعة يكون ترتيبها وفق الآتي:

1. الموطأ: للإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله الأصبحي المدني **(ت179هـ)**[1].

(1) ينظر: مشاهير علماء الأمصار لابن حبان البستي (ت354هـ) حققه م. فلايشهر (دار الكتب العلمية- بيروت 1959م): 140، وطبقات الحفاظ: 96.

2. المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله الشيباني، **(ت241هـ)**[1].
3. سنن (مسند) الإمام الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام، أبو محمد التميمي الدارمي السمرقندي، **(ت255هـ)**[2].
4. صحيح الإمام البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة، أبو عبد الله الجعفي البخاري، **(ت256هـ)**[3].
5. صحيح الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد، أبو الحسين القشيري النيسابوري، **(ت261هـ)**[4].
6. سنن الإمام ابن ماجه محمد بن يزيد أبو عبد الله الربعي القزويني، وماجه لقب لوالده يزيد، **(ت273هـ)**[5].
7. سنن الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر، الأزدي السجستاني، **(ت275هـ)**[6].
8. جامع الإمام الترمذي محمد بن عيسى بن سورة بن موسى، أبو عيسى الترمذي، **(ت279هـ)**[7].
9. سنن الإمام النسائي أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر، أبو عبد الرحمن النسائي، وهي نسبة إلى موطنه الذي ولد فيه مدينة (نسا)، بفتح النون من مدن خراسان، **(ت303هـ)**[1].

---

(1) ينظر: التاريخ الكبير للإمام البخاري، حققه السيد هاشم الندوي (مكتبة الرياض الحديثة-الرياض- د.ت): 5/2، والكنى والأسماء للإمام مسلم حققه عبد الرحيم محمد القشقري (ط1، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة 1404هـ): 502/1.

(2) ينظر: الثقات: 394/8، وتهذيب التهذيب: 181/3.

(3) ينظر: سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ) حققه شعيب الأرناؤوط و محمد العرقسوسي (ط9– مؤسسة الرسالة- بيروت 1413هـ): 391/14، وتهذيب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، حققه خليل مأمون شيحا (ط1- دار المعرفة- بيروت 1417هـ-1996م): 30/5، وطبقات الحفاظ لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، (دار الكتب العلمية– بيروت 1403هـ): 252.

(4) ينظر: تهذيب الكمال: 499/27، وطبقات الحفاظ: 264.

(5) ينظر: تهذيب الكمال: 40/27، وسير أعلام النبلاء: 277/13.

(6) ينظر: تاريخ بغداد: 57/9، وسير أعلام النبلاء: 203/13، وطبقات الحفاظ: 265.

(7) ينظر الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي (ت354هـ)، حققه السيد شرف الدين أحمد (ط1، دار الفكر- بيروت 1395هـ-1975م): 153/9، وسير أعلام النبلاء: 270/13.

الثاني: الترتيب حسب القوة (الأصحيّة): وهذا الترتيب أدق من الأول، وهو ليس من السهولة بمكان فهو يتطلب معرفة بالكتب والمؤلفين والمناهج وأقوال العلماء في منزلة الكتب، وسنأخذ الكتب التسعة المتقدمة، وأذكر فيها التنبيهات الآتية:

1. إن أصح كتاب في كتب الرواية عموما، والكتب التسعة خصوصا هو صحيح الإمام البخاري، يليه في ذلك صحيح الإمام مسلم، وتقديم الصحيحين على غيرهما من الكتب قدر مشترك بين العلماء، فقد تلقوا هذين الكتابين بالقبول، وأقروا لهما بالأصحية.
2. إن إضافة السنن الثلاثة للصحيحين كانت بسبب جلالة مصنفيها وتقدمهم في العلم، ودقة تصانيفهم، وعموم نفعها، وقد عرف عن النسائي شرطه الشديد في الرواة الذين خرج لهم في كتابه، كما عرف عن أبي داود بيانه للأحاديث في كتابه من حيث الحكم فقد خرج الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وبين ما فيه من ضعف شديد، وما سكت عنه فهو صالح، وكذا فإن الترمذي خرج الصحيح والحسن حتى قيل إن كتابه أصل في معرفة الحديث الحسن، وفيه أحاديث ضعيفة كذلك، وهذه الكتب الثلاثة منضمة للصحيحين سميت بالأصول الخمسة، والترتيب المشهور فيها هو: صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، جامع الترمذي، سنن النسائي، وأنبه هنا على أن هذا الترتيب قائم على أساس القدم في الوفاة، وليس الأصحية، إذ إن كتاب الترمذي دون الكتابين الآخرين.
3. إضافة سنن ابن ماجه[2] للكتب الخمسة المتقدمة فصارت الكتب الستة، وتذكر هذه السنن سادسا للكتب بسبب تأخر إضافتها للكتب الستة لا بسبب الترتيب على القوة والأصحية، وإن كان سنن ابن ماجه أدنى الكتب الستة بالفعل، قال الحافظ ابن حجر: كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء: 125/14، وطبقات الحفاظ: 206.
(2)وهو لقب أبيه لا جده ولا أنه اسم أمه خلافا لمن زعم ذلك وهاؤه ساكنة وصلا ووقفا لأنه اسم أعجمي.
الرسالة المستطرفة: 12/1.

ضعيفة جدا حتى بلغني أن السري كان يقول: "مهما انفرد بخبر فيه هو ضعيف غالبا"، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة، والله تعالى المستعان. ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: "كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف"، يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة[1].

وإن عد سنن ابن ماجه سادس الكتب الستة ليس متفقا عليه، فنرى أن رزين بن معاوية العبدري في كتابه التجريد، وابن الأثير الجزري في كتابه جامع الأصول جعلا الموطأ سادسا، ومنهم من عد سنن الدارمي سادسا، فقد قال قوم من الحفاظ منهم ابن الصلاح والنووي وصلاح الدين العلائي والحافظ ابن حجر: لو جعل مسند الدارمي سادسا كان أولى[2]. لكن الذي استقر عليه العمل أن سادسها سنن ابن ماجه، قال ابن كثير: وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، صاحب السنن التي كمل بها الكتب الستة: السنن الأربعة بعد الصحيحين، التي اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر، وكذلك شيخنا الحافظ المزي اعتنى برجالها وأطرافها، وهو كتاب قوي التبويب في الفقه[3].

وأول من أضاف سنن ابن ماجه إلى الخمسة مكملا به الستة أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي في أطراف الكتب الستة له وكذا في شروط الأئمة الستة له ثم الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي في الكمال في أسماء الرجال

4. يعد موطأ الإمام مالك واحدا من أقوى كتب الرواية، وفيه من الصحيح الكثير، والذي شابه هو وجود المنقطعات والبلاغات فيه، وقد أثنى على الموطأ وبين قوة أحاديثه الكثير من العلماء، لذا أرى أن رتبته تلي الصحيحين، والله أعلم، قال ابن حجر: والحاصل من هذا أن أول من صنف في الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال، فكتابه أصح من الكتب

(1) تهذيب التهذيب: 531/91.
(2) ينظر: الرسالة المستطرفة: 13/1.
(3) اختصار علوم الحديث: 240-241.

المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه كمصنفات سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، والثوري، وابن إسحاق، ومعمر وابن جريج، وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم، ولهذا قال الشافعي: "ما بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك"[1]، وقال ابن حجر أيضا: والموطأ في الجملة أنظف أحاديث وأتقن رجالا منه –يعني سنن الدارمي-[2].

5. يعد كتاب "سنن الدارمي" من أقوى كتب الرواية، وتعرف أيضا باسم: "مسند الدارمي"، وهو ليس بمسند بل هو مرتب على الأبواب. وقد سماه بعضهم بالصحيح، قال ابن حجر: ولم أر لمغلطاي سلفا في تسمية الدارمي صحيحا، إلا قوله إنه رآه بخط المنذري، وكذا قال العلائي. وقال ابن حجر: ليس دون السنن في الرتبة، بل لو ضم إلى الخمسة لكان أمثل من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثير. وقال العراقي: اشتهر تسميته بالمسند كما سمى البخاري كتابه بالمسند لكون أحاديثه مسندة، قال: إلا أن فيه المرسل والمعضل والمنقطع والمقطوع كثيرا[3].
6. أما مسند الإمام أحمد بن حنبل وأبي داود الطيالسي وغيرهما من المسانيد كمسند عبيد الله بن موسى، وإسحاق بن راهويه، والدارمي، وعبد بن حميد، وأبي يعلى الموصلي، والحسن بن سفيان، وأبي بكر البزار، فهؤلاء عادتهم أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير مقيدين بأن يكون محتجا به أو لا، فلهذا تأخرت مرتبتها - وإن جلت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب، والله أعلم[4]. وأمثل هذه المسانيد وأقواها هو مسند الإمام أحمد بن حنبل، قال الهيثمي في زوائد المسند: مسند أحمد أصح صحيحا من غيره، وقال ابن كثير: وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما، ولا عند

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح: 1/278-279.
(2) المصدر نفسه: 1/281.
(3) ينظر: المصدر نفسه، وتدريب الراوي: 1/190.
(4) مقدمة ابن الصلاح: 38.

أحدهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة، وهم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه[1].

7. قد خُرِّجت كتب كثيرة على الصحيحين، يؤخذ منها زيادات مفيدة، وأسانيد جيدة، كصحيح أبي عوانة، وأبي بكر الإسماعيلي، والبرقاني، أبي نعيم الأصبهاني وغيرهم. وكتب أخر التزم أصحابها صحتها، كابن خزيمة، وابن حبان البستي، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً[2].

أقول: ولا يقدم واحد منها على الآخر إلا بالدراسة المنضبطة بحيث يعرف النسبة الأعلى من الأحاديث المقبولة في كل كتاب فيقدم على غيره.

بناء على ما تقدم فيمكننا تقسيم كتب الرواية أقساما بحسب القوة كما يأتي:

القسم الأول: وفيه الصحيحان والموطأ، وأعلاها صحيح البخاري بلا منازع، يليه صحيح مسلم، ثم موطأ مالك.

القسم الثاني: وفيه السنن الأربعة وسنن الدارمي ومسند أحمد، وما يؤديه اجتهادي في ترتيب هذه الكتب حسب القوة هو:

أ- سنن النسائي.
ب- سنن أبي داود.
ج- سنن الدارمي.
د- جامع الترمذي.
ه- مسند أحمد.
و- سنن ابن ماجه.

القسم الثالث: وفيه الكتب التي اشترطت الصحة: صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما للضياء المقدسي الحافظ، والمستدرك على الصحيحين، والمختارة أقوى من المستدرك، قال السخاوي: وهي أحسن من المستدرك[3].

---

(1) اختصار علوم الحديث: 27.
(2) المصدر نفسه.
(3) فتح المغيث: 57/1.

وترتيب هذه الكتب حسب القوة على ما قدمت ذكره، فعلى المستدرك تعقبات ومؤاخذات كثيرة، ويكون أقوى منه كتب المستخرجات على الصحيحين، ثم يلي هذه الكتب باقي المسانيد والسنن والمصنفات.

الخطوة الثالثة: تراجم الرجال:

وهي خطوة مهمة جدا نعني بها ترجمة رواة الإسناد رجالا كانوا أو نساء، ثقات كانوا أو ضعفاء، وتأتي أهميتها من كون الحكم على الحديث غالبا يستفاد من هذه التراجم، هذا الحكم الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على التعامل مع الحديث ومضمونه، فيقسم الأحاديث إلى مقبولة ومردودة، ثم بعد ذلك ينظر في ضوابط التعامل مع كل قسم منهما.

وفي خطوة التراجم يجب التنبه على ما يأتي:

1. تتنوع التراجم بالنظر إلى الحاجة وطبيعة الدراسة إلى أنواع: فمنها تراجم تعريفية تتضمن التعريف بهذا الراوي المترجم له من غير بيان حاله، وتراجم منقبية تتضمن ذكر الفضائل والخصائص للراوي المترجم له، وتراجم نقدية تتضمن التعريف بالراوي مع بيان حاله من حيث الجرح والتعديل والتوصل لنتيجة فيه بحيث تذكر درجته للإستفادة منها في فقرة الحكم على الحديث.
2. تتألف عناصر الترجمة من:

أ- الاسم: ونعني به الاسم الأول للشخص مثل (محمد) و(زيد).

ب- النسب: هم ما يذكر من آباء الرواة واجدادهم وآباء أجدادهم إلخ، وليس كل الرواة في ذكر ذلك سواء، فبعضهم يطوَّل في ذكر نسبه لأجل شرفه أو لأجل شهرته، ومنهم من لا يطول في ذكره.

ج- الكنية: هي التي يبتدأ فيها بأب أو أم، مثل (أبو عبد الرحمن) و: (أم عبد الله).

د- اللقب: هو ما وضع لتعريف ذات معينة لا على سبيل الاسمية العلمية، وهذا قد يحتاج إليه في المعرفة بحال الرجل إذا أردنا الكشف عنه ويكون مشهورا بلقبه فيذكر به في الإسناد، فإذا

أردنا كشفه من كتب التواريخ مثلا التي رتبت على الأسماء والحروف فطلبناه في الحرف الذي هو أول في اللقب لم نجده مذكورا بلقبه فنطلبه في كتب الألقاب نجد اسمه فيها ثم نرجع إلى التواريخ لنعرف حاله منها[1].

واللقب أنواع، منا ما يشعر بمدح أو بذم، ومنها اسم مفرد، ومنها ما دل على لون أو عيب أو مرض، ومنها ما دل على صنعة وحرفة، ومنها نسبة لبلد أو قبيلة، والمهم هو أن اللقب يعرف به هذا الشخص. قال السخاوي: وهي تارة تكون بألفاظ الأسماء ; كأشهب، وبالصنائع والحرف ; كالبقال، وبالصفات كالأعمش، والكنى ; كأبي بطن، والأنساب إلى القبائل والبلدان وغيرها[2].

هـ- النسبة: وهي ما ينسب له الراوي من قبيلة أو بلد، **والقبيلة:** نعني بها ما ينتهي به نسب الإنسان لرجل من الرجال ذا شأن يسمى به ما يتناسل من صلبه، أو لأجل صفة جامعة تجمع عدة أشخاص تكون لهم ولمن يتناسل منهم، وتكون الصلبية هي الجامع في القبيلة.

ومن ذلك معرفة الموالي المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق، فإن الظاهر في المنسوب إلى قبيلة - كما إذا قيل: " فلان القرشي " أنه منهم صليبة، فإذا بيان من قيل فيه " قرشي " من أجل كونه مولى لهم مهم.

والولاء أنواع: أولها ولاء العتاقة: وهذا يقال فيه: " مولى فلان " أو " لبني فلان " والمراد به مولى العتاقة، وهذا هو الأغلب في ذلك.

والثاني: ولاء الإسلام: فمنهم من أطلق عليه لفظ " المولى " والمراد بها ولاء الإسلام، ومنهم أبو عبد الله البخاري: فهو محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، نسب إلى ولاء الجعفيين لأن جده - وأظنه الذي يقال له الأحنف - أسلم - وكان مجوسيا - على يد اليمان بن أخنس الجعفي جد عبد الله بن محمد المسندي الجعفي أحد شيوخ البخاري. وكذلك الحسن بن عيسى الماسرجسي مولى

(1) الإقتراح في بيان الاصطلاح: 51.

(2) فتح المغيث: 222/4. ومن أمثلة الألقاب ما قاله الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري: "رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم الضال، إنما ضل في طريق مكة، وعبد الله بن محمد الضعيف، إنما كان ضعيفا في جسمه لا في حديثه".

عبد الله بن المبارك: إنما ولاؤه من حيث كونه أسلم - وكان نصرانيا - على يديه.

والثالث: ولاء الحلف والموالاة: ونعني به الحلف الذي يحصل بين قبيلتين أو أكثر، فينسب أحد المتحالفين لقبيلة الثاني[1].

والنسبة للبلد تعني ذكر بلد الراوي الذي ولد أو عاش أو تلقى العلم فيه، مقرونا معه ياء النسبة، مثل: (المكي) و(المدني) و (البصري)، وغيرها كثير.

أ) الشيوخ: هم الرجال الذين تحمل منهم الراوي مروياته بأحد أنواع التحمل الثمانية.

ب) التلاميذ: هم الرجال الذين تحملوا من الراوي وتلقا مروياتهم كلها أو بعضها عنه بأحد طرق التحمل الثمانية.

ج) أقوال علماء الجرح والتعديل، والنتيجة في الراوي بناء عليها، وسيأتي الكلام عليها بصورة أكثر في خطوة تراجم الرواة.

د) الولادة والوفاة: تذكر في تراجم الرواة مواليدهم ووفياتهم، ومعرفتها من الأمور المهمة جدا فهي من الوسائل التي يعرف بها اتصال السند وانقطاعه. ومن الجدير بالذكر أن معظم الرواة قد لا نقف لهم على سنوات الولادة، بينما نجد عكس ذلك في الوفيات فمعظم الرواة ذكرت لهم سنوات الوفاة.

3. إن عناصر الترجمة قد يجدها الباحث كلها في بعض التراجم، وقد لا يجد بعضها في تراجم أخرى، وإن أهم شيء في الترجمة هو تحديد شخصية الراوي المترجم له بحيث لا يختلط بغيره، وبيان حال هذا الراوي جرحا وتعديلا.
4. قد تطول الترجمة للراوي الواحد أو تختصر بناء على أساس الحاجة، فالرواة المشهورون بالثقة أو بالضعف لا حاجة للتطويل في ترجمتهم.
5. إن التراجم تكون لرجال إسناد حديث الباب، وقد تقوم الحاجة لترجمة غيرهم من الرجال الواردين في المتابعات والشواهد لحديث الباب.

---

(1) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: 400.

6. إذا كان حديث الباب في الصحيحين أو أحدهما فيكتفى بالترجمة لرجال الإسناد ترجمة تعريفية في الهامش.
7. لو كانت الدراسة قائمة على أكثر من حديث وتكرر الراوي مرة ثانية فلا حاجة لإعادة الترجمة كاملة بل نشير بأن الراوي تقدمت ترجمته في حديث رقم كذا، ونذكر نتيجة ترجمته من حيث الجرح والتعديل.
8. نشدد هنا على أهمية معرفة علم الجرح والتعديل والمصنفات فيه وعلمائه وألفاظه ومراتبها.
9. إن المصنفات في التراجم متنوعة بحسب غاية ورغبة المؤلف من تأليفه، فمنها مصنفات مختصرة، ومنها مطولة، ومنها عامة في الرواة، ومنها خاصة برواة كتاب أو كتب معينة، ومنها ما هو في الثقات، ومنها ما هو في الضعفاء، ومنها ما ضم الثقات والضعفاء.
10. تؤخذ كل ترجمة من مظانها، فالحديث المختار من الكتب الستة تؤخذ تراجم رجاله من المصنفات في رجال الكتب الستة، ثم ينتفع من المصنفات في التراجم العامة كمصادر أخرى لترجمة الراوي نفسه، وترجمة الصحابي تؤخذ من المصنفات في تراجم الصحابة رضي الله عنهم.

الخطوة الرابعة: الحكم على الحديث:

بعد أن تمت ترجمة رجال الإسناد نحكم على الحديث، والحديث يأخذ حكمه من التراجم، ويستفاد أيضا من خطوة التخريج حيث تم فيها الإطلاع على الأسانيد والمتابعات والشواهد ليحكم بعد المقارنة بضبط الرواة للحديث من عدمه، مع ملاحظات أخرى هي:

1. لو كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فلا حاجة من الباحث للحكم على الحديث لاشتراط صاحبي الصحيحين الصحة، ولتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول، وعليه فيأتي الباحث هنا بعبارة: هذا حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم، أو أخرجه البخاري – حال انفراد البخاري بإخراجه-، أو أخرجه مسلم – حال انفراد مسلم بإخراجه.

2. على الباحث أن لا يكتفي بحكمه هو على الحديث بل ينبغي أن يكون حكمه مستندا على أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين، فيورد أقوالهم في الحكم ويوثقها في الهامش من مصادرها.
3. تعد المصنفات في تخريج الحديث وفي كتب الزوائد مصدرا مهما في الحكم على الحديث كون أن مؤلفيها يحكمون على الأحاديث ويوردون أقوال العلماء في ذلك.
4. على الباحث الرجوع لكتب العلل للاطلاع على ما ذكره العلماء فيها فلعل حديث الباب أن يكون أحد الأحاديث التي فيها علة لا يعرفها الباحث واطلع عليها العلماء الكبار فنصوا عليها، وهذا الأمر متعين بصورة أكبر حال كون رجال الإسناد كلهم من الثقات، وكون الحديث خارج الصحيحين.
5. تنقسم الأحاديث من حيث الحكم إلى أربعة أقسام، أولها قسم اتفق العلماء على تصحيحه، وهنا لا يشغل الباحث نفسه والذي عليه هو أن يحكم بالصحة توافقا معهم، وثانيها قسم اتفق العلماء على تضعيفه، وهذا أيضا لا يتعب الباحث نفسه فيه بل يحكم بالضعف توافقا معهم، وثالثها قسم اختلف العلماء في الحكم عليه، فمنهم مصحح ومنهم مضعف، وهنا يحكم الباحث بحسب اجتهاده وتوافقه مع المصححين أو المضعفين، وقسم رابع لا يجد الباحث حكما عليه، وهنا يعمل الباحث عقله ويستشير أهل الخبرة لأجل الحكم.

الخطوة الخامسة: غريب الحديث

وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم، لقلة استعمالها، و **(غريب الحديث)** ليس هو **(الحديث الغريب)** فهذا الأخير يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية[1].

وهو فن مهم، يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي. ومما يدل على أهميته ما قاله ابن الصلاح: روينا عن الميموني قال:... سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث،

(1) مقدمة ابن الصلاح: 272، وفتح المغيث: 24/4.

فقال: " سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله غ بالظن فسأخطئ"[1].

فالباحث في هذه الخطوة إذن ينظر في متن حديث الباب ليرى ما فيه من ألفاظ غامضة وغريبة تحتاج لبيان فيعمد إلى الكتب المصنفة في الغريب يستخرج منها المعاني المذكورة في ألفاظ الأحاديث، ومن هذه الكتب: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، وغريب الحديث لابن قتيبة، وغريب الحديث للخطابي، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير.

وينبغي التنبه على أنه في حال لم يجد الباحث معنى الكلمة التي يطلبها في كتب الغريب فبإمكانه الرجوع لكتب المعاجم والإستفادة منها في بيان المعاني.

الخطوة السادسة: المعنى العام للحديث:

وهي من الخطوات الرئيسة المهمة التي تمثل الجانب العملي للسنة النبوية، فالمعاني المطلوب إيصالها والأفكار والأحكام الشرعية كل ذلك يتحقق هنا، وتعتمد هذه الخطوة على الثراء الثقافي للباحث من نحو وصرف وبلاغة وعقيدة وفقه وأخلاق وزهد وقدرة على الإنشاء والتعبير والتحكم بالألفاظ والمعرفة بالمصطلحات، فينتج عنه بيانا لمراد النبي غ من هذا الحديث الذي صدر عنه، وبإمكان الباحث هنا الإيجاز والإختصار، وبإمكانه التطويل وهو الأفضل لكن من غير استطراد في مواضيع جانبية لم يتناولها متن حديث الباب.

ويستطيع الباحث هنا أن يعرض المعنى العام على شكل قطعة واحدة مسترسلة، وبإمكانه وضع عنوانات داخل هذه الخطوة تتلاءم مع متن الحديث، وبإمكانه استعمال التنقيط عند الحاجة لذلك، مع التنبيه على تجنب التكرار عند شرحه للأحاديث بل ينوع في كيفيات البيان كي يدفع الملل عن القارئ، وعليه استعمال حسن الدخول في بداية المعنى العام لكل حديث.

(1) مقدمة ابن الصلاح: 272.

وفي حال اشتراك أكثر من حديث بالعنوان الفرعي تكون دراسة الخطوات الأخرى مستقلة لكل حديث ويجمع المعنى العام للحديثين أو الأحاديث في مكان واحد، ومثل ذلك خطوة (ما يستفاد من الأحاديث).

الخطوة السابعة: ما يستفاد من الحديث

وهي عبارة عن الفوائد والملح واللطائف التي تستنبط من متن الحديث، وهي قسمان أولها ما يجده الباحث منصوصا عليه في كتب الشروح يوردها الشارح عند شرحه للحديث وغالبا ما تأتي بعد قولهم: وفي الحديث كذا، و: دل الحديث على كذا، و: حثّ على كذا، ونحوها.

وثانيها: ما يفهمه الباحث، ويستنبطه بإعمال فكره في النظر في متن حديث الباب.

ثانيا: الخطوات التكميلية:

1. بيان سبب ورود الحديث:

هو الباعث على ورود الحديث الذي لأجله حدث النبي غ بذلك الحديث كما في سبب نزول القرآن الكريم. وفيه فوائد كثيرة، وإن كان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[1].

هو قسمان: فقسم يذكر في الحديث، ومن أمثلته: حديث سؤال جبريل عليه السلام النبي غ عن الإسلام، والإيمان والإحسان، وعن الساعة. وقسم ثانٍ لا يذكر السبب في الحديث أو يذكر في بعض طرقه، فهو الذي ينبغي الاعتناء به؛ لأنه بذكر السبب يتضح الفقه في الحديث[2]، وله أمثلة سيأتي بعضها في **القسم التطبيقي**.

2. لطائف الإسناد: هي عبارة عما يتضمنه الإسناد من أمور تميزه، وأوصاف تعود إلى الرواة أو طرق التحمل والأداء، مثل الإسناد العالي والنازل، والمسلسل برواة معينين، أو بصيغة تحمل واحدة، أو بكون الرواة من مدينة أو بلد واحد كأن يكونوا كلهم مكيين، أو بصريين، ورواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية

(1) شرح نخبة الفكر: للقاري: 814.
(2) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 469.

الآباء عن الأبناء، ورواية الأبناء عن الآباء، والمدبج ورواية الأقران.

3. **المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق:**

أما المؤتلف والمختلف فهو ما يأتلف - أي تتفق - في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته، وهو فن جليل، من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره، ولم يعدم مخجلا، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفزع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلا. ومثاله: سَلَّامٌ وَسَلَامٌ، وعُمَارَةُ وَعِمَارَةُ[1].

وأما المتفق والمفترق، فهو ما اتفق لفظا وخطا، بأن يشترك أكثر من راوٍ بالاسم واسم الأب نفسه بل وربما الجد أيضا. ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم. ومن أمثلته: أحمد بن جعفر بن حمدان، أربعة كلهم في عصر واحد[2].

4. **بلاغة الحديث:** البلاغة عند أهل اللّغة هي حُسْنُ الكلام مع فصاحته وأدائه لغاية المعنى المراد. والبلاغَةُ تكون وصفاً للكلام، ووصفاً للمتكلّم.

وبلاغة الكلام في الاصطلاح: هي مطابقة الكلام لمقتضى حَال من يُخَاطبُ به مع فصاحة مفرداته وجُمَله[3].

والنبي غ أفصح العرب، نزل عليه القرآن وبلغه، وأوتي جوامع الكلم، وله أساليب بلاغية متنوعة، وطرق خطاب متعددة، موجودة في هذه الأحاديث.

5. **الإعراب**: هو تغير الحركات في آخر الكلمات بسبب وجود عامل مختلف يؤثر فيها، والناظر للأحاديث المروية عن النبي غ يجد أن من الأحاديث ما فيه اختلاف في الإعراب، وهذا ناتج عن اختلاف الروايات مما يؤدي إلى تعدد المعاني، أو أنه ناتج عن أخطاء بعض الرواة يقعون فيها بسبب عجمتهم أو لحنا منهم في بعض الحالات، وهذه ينبغي بيانها وتصحيحها.

قال الحافظ ابن حجر عند شرحه لحديث: " «**يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بِهَا شَعَفَ الجِبَالِ وَمَوَاقِعَ القَطْرِ،**

(1) مقدمة ابن الصلاح: 344.
(2) المصدر نفسه: 345، و: 360.
(3) البلاغة العربية: 128.

يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الفِتَنِ»: قوله: أن يكون خير مال المسلم يجوز في خير الرفع والنصب فإن كان غنم بالرفع فالنصب وإلا فالرفع وتقدم بيان ذلك في كتاب الإيمان أول الكتاب والأشهر في الرواية غنم بالرفع وقد جوز بعضهم رفع خير مع ذلك على أن يقدر في يكون ضمير الشأن وغنم وخير مبتدأ وخبر ولا يخفى تكلفه.

6. **الناسخ والمنسوخ.** هو رفع الشارع غ الحكم السابق من أحكامه بحكم من أحكامه لاحق[1].

ووجود الناسخ والمنسوخ في الحديث معلوم وله أمثلة كثيرة، وبالتالي فلو مر على الباحث حديث ناسخ أو منسوخ لزم عليه بيانه، وهذا كما قلنا يكون في خطوة مستقلة أو في المعنى العام.

إن معرفة الناسخ والمنسوخ له طرق، فمنه ما يعرف بنص النبي غ مثل كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ومنه ما عرف بقول الصحابي مثل كان آخر الأمرين من رسول الله غ ترك الوضوء مما مست النار ومنه ما عرف بالتاريخ كحديث أفطر الحاجم والمحجوم وحديث احتجم وهو صائم بين الشافعي أن الأول كان سنة ثمان والثاني سنة عشر ولا يثبت التقدم ولا التأخر بقول الصحابي ثم نسخ فربما قاله عن اجتهاد ولا بكونه من أحداث الصحابة أو متأخري الصحبة فربما سمعه من صحابي قديم ومنه ما عرف بالإجماع كحديث قتل شارب الخمر في الرابعة عرف نسخه بالإجماع على خلافه والإجماع لا ينسخ وإنما يدل على الناسخ[2].

7. **مختلف الحديث.** هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما فيعمل به دون الآخر[3]. وربما سماه المحدثون "مشكل الحديث"[4].

مثال مختلف الحديث:

(1) فتح المغيث: 47/4.
(2) المنهل الروي: 62، وتوضيح الأفكار: 238/2.
(3) تدريب الراوي: 651/2.
(4)منهج النقد: 337.

حديث: "لا عدوي ولا طيرة... "الذي رواه مسلم، مع حديث "فر من المجذوم فرارك من الأسد[1]".

فهذا حديثان صحيحان، ظاهرهما التعارض؛ لأن الأول ينفي العدوى، والثاني يثبتها. وقد جمع العلماء بينهما، ووفقوا بين معناها على وجوه متعددة[2].

(1)صحيح البخاري: كتاب الطب: 10/ 158، حديث 5707..
(2) تيسير مصطلح الحديث: 71.